

227387 - ي يريدون توصيل شبكة إنترنت في منطقتهم ويختلفون من أن يستعملها بعض الأشخاص فيما يغضبه

الله تعالى

السؤال

نحن نريد أن توصيل شبكة إنترنت في حارتنا ، ومن ي يريد يشتراك يدفع حسب الفترة التي يكون الإنترت عنده موجود ، لكن توقفنا عند مشكلة ، وهي : أننا خفنا أن كل من يستخدم الإنترنت في ما يغضبه ربنا تبارك وتعالى نتحمل جزءاً من إثمها ، بالرغم من أننا فكرنا في حل لهذه المشكلة ، وهي : قبل إعطاء الزبائن كرت لاستخدام الشبكة نجعله يتبعه بأننا بريئون من استخدام الإنترنت فيما يغضبه ربنا تبارك وتعالى .

والسؤال هو :

هل نحن نتحمل إثم كل من يستخدم الإنترنت في محرمات بالرغم من أننا نبرأ منه قبل إعطاءه كرت الشبكة (إنترنت) ؟

الإجابة المفصلة

القاعدة في هذه الأمور وما شابهها أن كل ما يستعمل في الخير والشر ، والمحظى والمعصية ، يجوز بيعه وهبته لمن علم من حاله - أو غالب على الظن - أنه يستعمله في المباح ، ويحرم بيعه أو هبته لمن علم أو غالب على الظن أنه يستعمله في الحرام ، وقد سبق الحديث عن هذه المسألة في الفتوى رقم : [\(117891\)](#).

والأصل في استعمال الإنترنت هو الإباحة ، ولا يستعمل استعمالاً مباشراً في المعصية ، بل لا بد وأن يتتوفر فيه إرادة من شخص ما ، يحول استخدامه من الخير إلى الشر ، ومن المعروف إلى المنكر .

وحيث إنه لا يمكن البحث والتحري عن دين كل شخص من هؤلاء الأشخاص المشتركين ، وتقواه وأخلاقه : فيبقى حينئذ التعويل على الكثير الغالب ، فإن كان الغالب على هؤلاء الناس الدين والتقوى والتحري وحفظ حدود الله جل وعلا جاز تزويدهم بخدمات الإنترنت ، وإن كان الغالب عليهم عكس هذه الصفات بحيث كان أكثرهم لا يرعى لله تعالى وقارا ، ولا يقيم لحدوده اعتباراً لم يجز تزويدهم بخدمات الإنترنت .

لكن إن علمت من حال شخص بعينه أو أشخاص بعينهم أنهم سيستعملونه في الأشياء المنكرة لم يجز لك تزويدهم بهذه الخدمات ، وقد سبق بيان ذلك في الفتوى رقم : [\(112708\)](#).

وتراجع الفتوى رقم : [\(101775\)](#) وفيها أن الحكم في هذه الأشياء التي تستخدمن في الخير والشر : يعول فيها على الغالب ، دفعاً للحرج والمشقة ؛ فإن كان الغالب من الناس التخلص والانحلال من التكاليف الشرعية : يمنع بيعها أو هبتها لهم ، وإن كان الغالبية أهل دين وتقواه جاز تملكها لهم.

وذكرنا في الفتوى رقم : (75007) أن هذه الأشياء التي تستعمل في الخير والشر إذا شك الشخص هل ستستعمل في الخير أم الشر، ولم يكن لديه قرائن ترجح أحد الاحتمالين : جاز له بيعها وتتملكها لغير عملا بالأصل الذي هو الإباحة.

وهذه الفكرة التي اقترحتموها بأن تأخذوا من هؤلاء الأشخاص المشتركين تعهداً بـلا يستعملوا الإنترنـت في المحرـم وأنكم بـريئون من أي استعمال محرـم : هي أمر حسن جميل ، وفيه ما فيه من الخير الذي يشمل التذكير بتقوى الله تعالى وإعلان البراءة من معصيته ومخالفته ، ويراجع في ذلك آخر فقرة من الفتوى رقم : (138135).

والله أعلم.